تفكك القيادة العالمية

التنافس الجيو-اقتصادي وإعاقة عولمة التنمية

د. رشا مصطفى عوض

مستشار للسياسات العامة لرئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر

في ظل تنامي حالة اللايقين التي يُعانيها الاقتصاد العالمي، تنذر المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بأن "العوْلمة جعلتنا أكثر هشاشة، لأنها تخلق عالماً بلا حدود، ما يتسبب في تداعيات بعيدة المدى". ورغم أن هذا المنطق لا يتماشى كثيراً مع طرح مُؤسس علم الاقتصاد السياسي آدم سميث، الذي أشار في كتابه المعروف بـ "ثروة الأمم" إلى أن الثروة ليست ما تكنزه الأمة في خزائنها من ذهب وفضة، ولكنها تُقاس بما تنتجه من سلع وخدمات، وأن قوام هذه الثروة يرتكز في الأساس على تحرير القدرة الإنتاجية للأمة، ضمن منظومة اقتصادية تعمل آلياً وتُعلي بيئة التنافس والتجارة الحرة[1].

يُمكن القول إن رؤية ميركل تتوافق مع المنظور الواقعي لتحرير تدفقات التجارة والاستثمار والأفراد، الذي يضع الاقتصاد في المرتبة الثانية بعد السياسة من حيث الأهمية، ويصفه بأنه الشريك الأصغر لها[2]. من هنا، تُصبح "الترتيبات الاقتصادية التنموية عابرة الحدود الوطنية" (Multinational Economic Development Arrangements) بمثابة واحدة من الأدوات التي تُحدد قوة الأمم وشرعيتها ونفوذها الإقليمي والدولي، ما يُنذر من جهة أخرى بأن السعي الإقليمي والدولي لبلدان عدة في سبيل جني مزيد من المكاسب الاقتصادية يؤدي لا محالة إلى احتدام الصراع بين أطراف عدة.

يؤيد هذا المنطق نشأة مُصطلح "الجيو-اقتصادية" (Geo-economics) الذي يربط بين الجغرافيا والاقتصاد، وما واكبه من بزوغ تعبيرات أخرى مثل "تسليح الاقتصادات"[3] (Weaponization of Economics) - في إشارة إلى الاستخدام الاستراتيجي لأدوات وآليات اقتصادية لتحقيق أغراض سياسية أو جيوسياسية - و"الحرب الاقتصادية الباردة"[4] (Cold Economic War)، و"التدابير الاقتصادية الإكراهية" (Coercive Economic Measures) و"العقوبات الاقتصادية" (Economic Sanctions)[5].

بعبارة أخرى، يُمكن القول إن هذه الترتيبات التنموية -خاصة المُبادرات التنموية الإقليمية والدولية- التي تصبو إلى تحقيق منافع مُتبادلة ومزيد من الرخاء للبشرية، باتت أيضاً أداة رئيسة للتنافس الجيوسياسي، وآلية لتسليح الاقتصاد وتعزيز الهيمنة الإقليمية والدولية. فما أهم هذه المبادرات، والنسق العالمي الذي تتفاعل فيه، وملامح مستقبلها القريب. تلك هي القضايا الرئيسة التي سيتم طرحها في هذا التحليل.

مبادرات التنمية الدولية الرئيسية

عادة، تتخذ "الترتيبات الاقتصادية التنموية متعددة الجنسية" أنماطاً مُتباينة، لكل منها خصائصه ومستويات التكامل المُتحققة بموجبه. يأتي في مُقدمتها "اتفاقيات التجارة الحرة" (Free Trade Agreements, FTAs)، و"معاهدات الاستثمار الثنائية" (Bilateral Investment Treaties, BITs)، و"التحالفات والشراكات الاستراتيجية" (Strategic Alliances and Partnerships)، و"اتفاقيات السوق المُشتركة" (Common Markets)، و"مبادرات التنمية الإقليمية" (Regional Development Initiatives). هذا بالإضافة إلى "الاتحادات الاقتصادية والنقدية" (Economic and Monetary Union, EMU) التي تنطوي على درجة أعلى من التكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء.

فيما يخص "مبادرات التنمية الدولية"، فإنها تُشير إلى جهود وبرامج تعاونية بمشاركة عدة بلدان، بهدف تعزيز خطى التنمية الاقتصادية وفق نهج تعاوني عابر للحدود القومية. تتسم هذه المبادرات بعدد من الخصائص المُميّزة يأتي في مقدمتها التالي:

- تبني نهج تنموي شامل، في سبيل معالجة أبعادها المتشابكة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم تعزيز مسارات التنمية المُستدامة.
- السعي لبلوغ أهداف مُتنوعة، بما في ذلك الحد من الفقر، وتطوير البنى التحتية، وتيسير حركة التجارة ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز خطى الاستدامة البيئية.
- تشكيل تحالفات أو شراكات استراتيجية بين الدول الأعضاء، للاستفادة من أوجه التعاون المُعلنة ومواجهة تحديات مُشتركة؛ على مستويات عدة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية.
- إتاحة جملة من الموارد المالية والبشرية والتقنية والخبرات اللازمة وفق نهج تشاركي، بما يتيح تعظيم الأثر التنموي المتحقق.
- إمكانية مشاركة منظمات إقليمية متعددة الأطراف، لتوفير مزيد من الدعم المالي والتقني اللازم لبلوغ الأهداف المُعلنة[6].

وفي محاولة لاستكشاف أهم مبادرات التنمية الدولية الراهنة، يُمكن البدء بالتجربة الصينية التي شرعت منذ بدايات الألفية الثالثة في تبني جهود حثيثة لتعزيز دورها الاقتصادي على الساحة الدولية، حتى تم الإعلان عن "مبادرة الحزام والطريق" (Road and Belt Initiative, RBI) في عام 2013، وتنطوي المبادرة على تطوير البنى التحتية والاستثمارات في 152 دولة ومنظمة دولية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعدة تريليونات من الدولارات الأمريكية[7]. جدير بالذكر أن المبادرة تُعلي خمس أولويات أساسية، تتمثَّل في: تنسيق السياسات، وربط المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والروابط بين الأفراد.

تشتمل المبادرة على تطوير شبكة من الموانئ والطرق السريعة، والمعابر الحدودية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وخطوط السكك الحديدية وغيرها من الاستثمارات الاستراتيجية العابرة للحدود الصينية، في بلدان ذات علاقات تجارية قوية معها كما يوضح الشكل رقم (1)[8]. جدير بالذكر أن "الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني" (China-Pakistan Economic Corridor, CPEC) الذي تم إطلاقه عام 2015 يُعد واحداً من أكبر وأبرز مشروعات المُبادرة حتى الوقت الراهن -باستثمارات تبلغ 60 مليار دولار أمريكي[9]- كونه ممراً تجارياً يربط بين ميناء جوادر الباكستاني على بحر العرب ومدينة كاشغر التي تقع في منطقة شينجيانغ الويغورية غرب الصين.

وفي المُقابل، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع شركائها عدداً من مبادرات التنمية الإقليمية، للانخراط في حرب باردة جيو-اقتصادية مع مبادرة الحزام والطريق تحديداً، والاقتصاد الصيني بوجه عام؛ إذ تم الإعلان بشكل تتابعي عن أربع مبادرات رئيسة كالتالي:

1- مبادرة "البوابة العالمية" (The Global Gateway) التي أطلقتها المفوضية الأوروبية في أواخر عام 2021، بهدف تسريع التحولات الرقمية والطاقوية والبيئية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ويسعى الاتحاد الأوروبي عبر هذه المبادرة إلى توفير 300 مليار يورو (ما يعادل 322.6 مليار دولار) بحلول عام 2027 لدعم تمويل البنى التحتية المستدامة وعالية الجودة، والتي تتوافق مع المعايير الاجتماعية والبيئية[10].

شكل (1): مبادرة الحزام والطريق وتجارة الصين مع العالم الخارجي

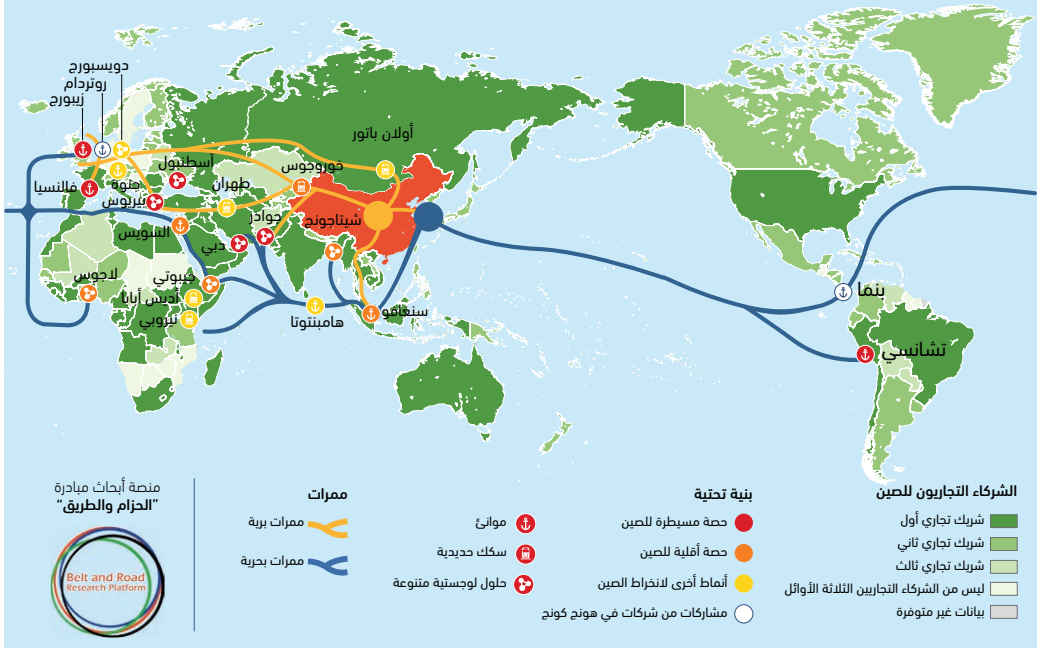

2- مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"[11] (Build Back Better World, B3W) التي تم إطلاقها على هامش اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع (الولايات المُتحدة الأمريكية وشركائها المملكة المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان السنوية) عام 2021، وحدّد بيان القمة أهداف المبادرة المتمثِّلة في إيجاد آلية مُستدامة من قِبل الديمقراطيات الكبرى لتأسيس مشروعات للبنى التحتية في البلدان النامية، تراعي قيَّم العدالة والشفافية وتنتهج أعلى المعايير البيئية والاجتماعية، واستهدفت المبادرة تغطية الفجوة التمويلية الهائلة القائمة في مجال البنية التحتية على الصعيد العالمي التي تُقدر بنحو 40 تريليون دولار[12].

اللافت للانتباه أن مجموعة السبع لم تف بتعهداتها الخاصة بتوفير ما يلزم من أموال لسد الفجوة التمويلية القائمة للبنية التحتية بالبلدان النامية، هذا في زمن يعاني فيه العالم من تباطؤ الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتنامي الديون الحكومية. للدلالة على ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الأموال الحكومية التي خصصتها المجموعة

لتمويل مشروعات البنى التحتية في البلدان النامية لم يتخط حاجز الـ 113 مليار دولار خلال الفترة (2015 - 2019). ولعل ذلك يُبرر قيام المجموعة بإطلاق مُبادرة جديدة في العام التالي عليه، والتي يعتبرها المُحللون نُسخة مُطورة لمبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"[13].

3- مبادرة "الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي" (Partnership for Global Infrastructure and Investment, PGII) التي تم إطلاقها على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة السبع في 2022، لتوفير الطاقة والبنى التحتية المادية والرقمية والصحية القادرة على التكيف مع التغيُّر المُناخي، وتبلغ قيمة المستهدف الاستثماري الإجمالي للمبادرة من جانب دول مجموعة السبع (G-7) وقطاعها الخاص نحو 600 مليار دولار على مدى خمس سنوات من تاريخ إطلاقها[14].

اللافت للانتباه أن شهر أكتوبر 2023 قد شهد انعقاد الدورة الثالثة لمنتدى "مبادرة الحزام والطريق" الصينية[15] -أي بعد مرور عشر سنوات على إطلاقها- رغبة في ضخ مزيد من الزخم في جهودها وشرعيتها التنموية واستيعابها للتحديات الدولية الناشئة مُقابل التنافس الأمريكي، وقد تم تأكيد مواصلة بناء طريق الحرير الأخضر لأجل الانسجام مع الطبيعة، ومواجهة تحديات المناخ وفق نهج تشاركي، مع تعزيز التعاون في حماية التنوع البيولوجي، وتمكين التنمية الخضراء. وبعدها، جاء إعلان مبادرة "الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي" عن استضافة منتدى مستثمري الاقتصاد النظيف في بدايات عام 2024، بهدف حفز الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة وتكنولوجيا المناخ.

4- مبادرة إنشاء "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا" (India-Middle East-Europe Economic Corridor, IMEC)، التي تم الإعلان عنها على هامش قمة مجموعة العشرين(G-20) في سبتمبر 2023؛ إذ وقع قادة كل من الولايات المتحدة والهند وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على مذكرة تفاهم بشأنها، وتتألف المبادرة من إنشاء ممر تجاري شمالي يربط بين آسيا والهند وأوروبا مروراً بالخليج العربي. جدير بالذكر أنه حال اكتمال هذه المُبادرة، سوف تسهم في اختصار طريق التجارة بين الهند وأوروبا بنسبة 40%، بالإضافة إلى تقديم بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية[16].

إضافة إلى ذلك، ثمة مُبادرات أخرى اتخذتها جهات فاعلة إقليمية لمواجهة المبادرة الصينية، يأتي في مقدمتها مبادرة "ممر النمو الآسيوي الإفريقي"[17] (Asia-Africa Growth Corridor) بقيادة الهند واليابان في عام 2017، لربط اليابان بالهند وإفريقيا عبر جنوب شرق آسيا والتنافس مع الطريق البحري للحزام والطريق. كما تأتي مبادرة "الاتصال الشاملة بين اليابان والآسيان" (Japan-ASEAN Comprehensive Connectivity Initiative)، التي أعلنتها اليابان خلال فعاليات منتدى "الآسيان" والهند والمحيط الهادئ المُنعقد في سبتمبر 2023، بهدف تطوير البنى التحتية التي تربط المنطقة ببقية آسيا، وتنطوي على ستة محاور رئيسة يأتي في مقدمتها تطوير البنى التحتية للنقل والاتصال الرقمي باستخدام التكنولوجيات الحديثة ودعم القدرات البحرية وإمدادات الطاقة الكهربائية[18].

تشرذم القيادة العالمية

استنتاجاً مما سبق، يشهد العالم إذن مبادرات تنموية إقليمية ودولية طموحة عدة، تتركز غالبيتها في القارة الآسيوية، والمأمول منها أن تسهم في حفز النمو الاقتصادي عبر تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، مما يدعم جهود تنويع الهيكل الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى دورها الرئيس في توفير وظائف وتسهيل انتقال العمالة، ونقل التكنولوجيا ودفع الابتكار، وتشارك الموارد الاقتصادية وتنمية البنى التحتية. تلك المنافع التي تُعين على بلوغ مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة، وصقل العلاقات الدبلوماسية والتنافسية الدولية، ورغم الأهمية التنموية لمبادرات التنمية الإقليمية، فإنها أضحت في الوقت نفسه أداة حاسمة في تشكيل (وإعادة تشكيل) المشهد الجيو-اقتصادي العالمي.

لقد أنتجت هذه المُبادرات عالماً شديد التنافس بين أرجائه، في وقت يتسم بتواري مركزية قيادة النظام العالمي، وتراجع دور القوى العظمى لقيادة النظام الاقتصادي العالمي، وخفوت تأثير المُنظمات الدولية، واختبار العالم لأحداث كبيرة عدة؛ مثل: جائحة "كوفيد19" والحرب الروسية الأوكرانية وحروب الشرق الأوسط.

ما يلفت الانتباه أن هذه الوضعية -التي كانت سبباً وحافزاً لهذه المبادرات المُتنافسة- تعود جذورها إلى تسعينيات القرن العشرين التي شهدت نهاية حرب جيوسياسية باردة استمرت أحداثها خلال الفترة 1947 – 1991 وجزأت العالم إلى معسكرين: الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

في خضم ذلك، وتحديداً في عام 1990، صك الخبير الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك (Edward Luttwak) مصطلحاً جديداً وهو "الجيو-اقتصادية" (Geo-economics) ليحل محل مصطلح "الجيو-سياسية" (Geo-politics) الذي شاع استخدامه والعمل بموجبه خلال فترة الحرب الباردة. ويُمكن القول إن الإعلان عن هذا المصطلح كان إيذاناً بحدوث تحوُّل جذري في تكتيكات الحروب الباردة، وإشارة إلى بزوغ استراتيجية دولية جديدة تعتمد في الأساس على الأدوات الاقتصادية -مثل: ترتيبات التنمية الإقليمية وسياسات الاستثمار والعقوبات الاقتصادية- في المُحيط الجغرافي لبلوغ أهداف سياسية واستراتيجية خارجية، وتأمين المصالح الوطنية والأمن القومي لبلدٍ ما[19].

وعليه، بدأ العالم يُعاني من الجيل الثاني للحروب الباردة، وهي الحروب الجيو-اقتصادية لبسط النفوذ على محاور التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار وتحقيق مكاسب جيو-اقتصادية، وتعزيز الشرعية الدولية في عالم متغيِّر شديد التنافس. وعلى نقيض الحرب الباردة الفائتة التي احتدمت بين مُعسكرين، فإن الحروب الجديدة تتداخل فيها أطراف عدة قد تربط بينهم مصالح مُشتركة ومُتنافرة في نفس الوقت. الأمر الذي يتوافق مع طبيعة الواقع الراهن لنسق النظام العالمي الذي بات يُعاني من فراغ القيادة العالمية وتحوُّل العالم إلى ما يُطلق عليه "المجموعة صفر" (G-Zero) [20].

لتبيان حقيقة هذا الأمر، يبدو من الأهمية العودة إلى مقال للكاتب السياسي الأمريكي والتر راسل ميد، نشر في صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية في 26 ديسمبر 2022 تحت عنوان "كيسنجر يرى فراغاً في القيادة العالمية: إذ أدت نُدرة رجالات الدولة إلى ترك العالم في أيدي الشعبويين والتكنوقراط". يُفجر هذا العنوان مخاوف السياسي المُخضرم هنري كيسنجر -مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق- بشأن جودة القيادة العالمية التي تشهد تراجعاً حاداً في زمن يحتاج العالم فيه أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة استثنائية رصينة وحكيمة[21]. اللافت للانتباه أن رؤية كيسنجر تُعدُّ انعكاساً لمعتقداته التي تشكلت عبر عقود زمنية عِدة، تعود إلى كتابه الأول المُعنون "عالم مُستعاد" (A World Restored) الصادر عام (1964)[22].

قد يُدلل ذلك على الظرفية الزمنية الاستثنائية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، والتي تعود لأسباب عِدة، يأتي في مقدمتها التحوُّل الجوهري في النظام العالمي. الأمر الذي أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي إيان بريمر، مصطلح "عالم مجموعة الصفر" (G-Zero)، عندما عنوَّن تحليله الصادر مُشاركة مع نوريل روبيني ضمن عدد مارس/ إبريل 2011 لمجلة "الفورين آفيرز" قائلاً "عالم مجموعة الصفر: النادي الاقتصادي الجديد سوف يُنتج صراعاً وليس تعاوناً". ينطلق بريمر من منطق أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قائداً للاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية الأمريكية المنشأ التي نشأت في سبتمبر 2007 -وكانت الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير التي اندلعت عام -1929 ولم تستطع أي مجموعة أخرى أن تؤدي هذا الدور[23].

اللافت للانتباه أن هذه النتيجة توصل إليها السيد هنري كسنجر في بدايات عام 2009، وتحديداً يوم الثاني عشر من يناير عندما نشر مقاله المُعنوَّن "فرصة لنظام عالمي جديد" في صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون" (International Herald Tribune). لقد أوضح كيسنجر أن حجم الكارثة الاقتصادية التي مُني بها العالم ستجعل من المستحيل على بقيته أن يحتمي من الآن فصاعداً بالهيمنة الأمريكية أو ينتظر إخفاقاتها. ومن ثُم، ستقوم كل دولة بتقييم أولوياتها الوطنية، وستُحاول الاستقلال لأقصى درجة ممكنة عن الظروف التي أدت لذلك الانهيار الاقتصادي. لذلك، يكون واهماً من يعتقد في إمكانية استعادة النظام العالمي القديم الذي تحكمه العولمة بمجرد انحسار الأزمة المالية الحالية[24].

في هذا السياق، خلص بريمر إلى أن مجموعة العشرين -التي تُمثل الإصدار الموسع لمجموعة دول السبع الصناعية الكبرى بعد ضم عدد من الاقتصادات الناشئة إليها- تحولت إلى أصوات مُتنافسة بعد انحسار تداعيات الأزمة المالية العالمية، مع تغاير قيمها السياسية والاقتصادية؛ إذ:

- لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والصين من تشكيل "مجموعة الاثنين" (G-2) لقيادة الاقتصاد العالمي؛ فلا يوجد أية حلول أمريكية صينية للقضايا المُلحة عابرة الحدود الوطنية.

- لـم تسـتطع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبـا واليابـان تأسـيس سـيناريو بديـل لقيـادة الاقتصـاد العالمـي عـبر "مجموعـة الثلاثـة" (G-3).
- ظهـرت "مجموعـة الصفـر"، في ظـل اقتصـاد عالمـي يُعانـي مـن التـشرذم؛ تسـعى فيـه كل دولـة لتحقيـق مصالحهـا الخاصـة وتُطلـق مبادراتهـا ومشروعاتهـا عـلى طاولـة اقتصـاد عالمـي مُجـزأ دون قيـادة[25].

اللافـت للانتبـاه أن منطـق "مجموعـة الصفـر" قـد اكتسـب زخمـاً كـبيراً منـذ ذلـك الـحين. ولا غـرو أن خلـو العالـم مـن دولـة واحـدة أو كتلـة واحـدة مـن البلـدان ذات نفـوذ سـياسي واقتصـادي وإرادة كافيـة لقيـادة أجنـدة تنمويـة دوليـة حقيقيـة، يُنـذر بتنامـي مخاطـر الحروب والأزمـات الاقتصاديـة، وتقويـض التعـاون الاقتصـادي العالمـي الـذي أضحـى مدفوعـاً لدرجـة كـبيرة بالصراعـات المتنافسـة[26].

كذلـك قـدم البروفيسـور إميتـاف آشـاريا -الـذي يشـغل منصـب أسـتاذ كـرسي اليونسـكو في التحديـات العابـرة للحـدود الوطنيـة والحوْكمـة- في عـام 2014 مصطلـح "**التعدديـة القطبيـة**" (Multiplexity) ضمـن كتابـه المُعنـون "نهايـة النظـام العالمـي الأمريكـي" (The End of American World Order) كبديـلٍ لمفهـوم "**متعـدد الأقطـاب**" (Multipolar). تُـشير كلمـة "التعدديـة" إلى تنامـي عـدد الجهـات الفاعلـة المشـاركة في النظـام العالمـي وتنوعهـا، فلـم تعـد السـاحة قـاصرة على ممارسـات البلـدان فقـط، ولكنهـا امتـدت إلى المؤسسـات الدوليـة والشركات متعـددة الجنسـية والمنظمـات غير الحكوميـة والحـركات العابـرة للحـدود الوطنيـة والأفـراد وغيرهـم مـن الجهـات الفاعلـة غير الحكوميـة[27].

مآلات مستقبلية

فيمـا مضى، أطلـق الخـبير الاقتصـادي الأمريكـي ريتشـارد بالدويـن[28] على النظـام الاقتصـادي العالمـي مصطلـح "التقـارب العظيـم" (Great Convergence)، نظـراً لتسـارع الابتـكار التكنولوجـي في المعلومـات والاتصـالات، وعولمـة الأسـواق التـي جعلـت العالـم أكثـر ترابطـاً وحوَّلتـه إلى قريـة صـغيرة. بيـد أن هـذا الاقتصـاد المُعوْلـم (Globalization) اتخـذ مسـاراً مغايـراً تجـاه "تباطـؤ العوْلمـة" (Slowbalization)[29]. بالفعـل، شـهدت تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر العالمـي كنسـبة مـن الناتـج المـحلي الإجمـالي العالمـي انخفاضـاً مـن 5.3% عـام 2007 إلى 1.7% عـام 2022 مـع تباطـؤ تدفقـات التجـارة كمـا يوضـح الشـكل رقـم (2). الأمـر الـذي يعـزى لعوامـل عـدة، يأتـي في مقدمتها تجزئـة تدفقـات رؤوس الأمـوال عبر مناطـق الصراع الجيو-اقتصـادي التـي أثـرت بدرجـة كـبيرة في الاقتصـاد العالمـي؛ إذ شـهد كل منهمـا تصاعـداً في القيمـة منـذ عـام 2020 كمـا يـشير الشـكل رقـم (3)[30].

أيضـاً، وفقـاً لتقريـر صنـدوق النقـد الـدولي، فـإن تحليـل "التنقيـب في النصـوص" (Text Mining)[31] للتقاريـر الماليـة الخاصـة بعينـة كـبيرة مـن الشركات متعـددة الجنسـية قـد خلـص إلى ارتفـاع كـبير في اهتمـام هـذه الشركات بإعـادة تـوطين اسـتثماراتها الخارجيـة في البلـد الأم

(Reshoring)، أو توجيهها إلى بلدان صديقة (Friend- Shoring). ورغم الدور الذي يُمكن أن تؤديه مبادرات التنمية الإقليمية في هذا السياق (مدفوعة أيضاً بالحاجة إلى مواجهة اضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين الاقتصادي) والمنافع التي قد تنتج عنها في بعض الحالات، فإن تحليلات عدة تلقي الضوء على كونه يُسهم في خفض مستوى الكفاءة الاقتصادية ومن ثم رفع مستويات التكلفة[32].

شكل (2): تباطؤ العولمة (قيمة التدفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي %)

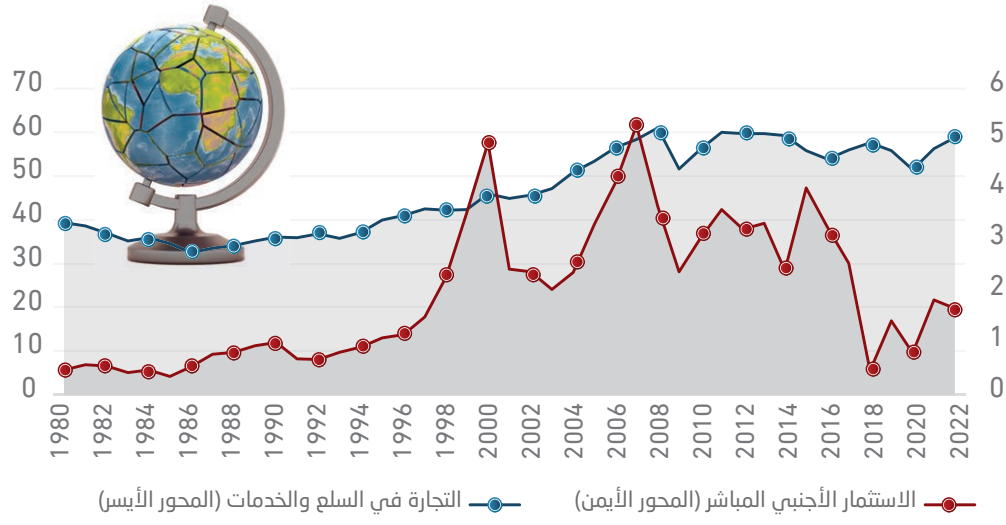

Source: World Economic Outlook: A Rocky Recovery, **IMF**, April 2023, Chapter 4, p. 92, accessible at: http://tinyurl.com/vduasuxs

شكل (3): تصاعد التوترات الجيوسياسية (متوسط سنوي، 1985-2019 = 100 درجة)
وتفتت تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر* (مؤشر)

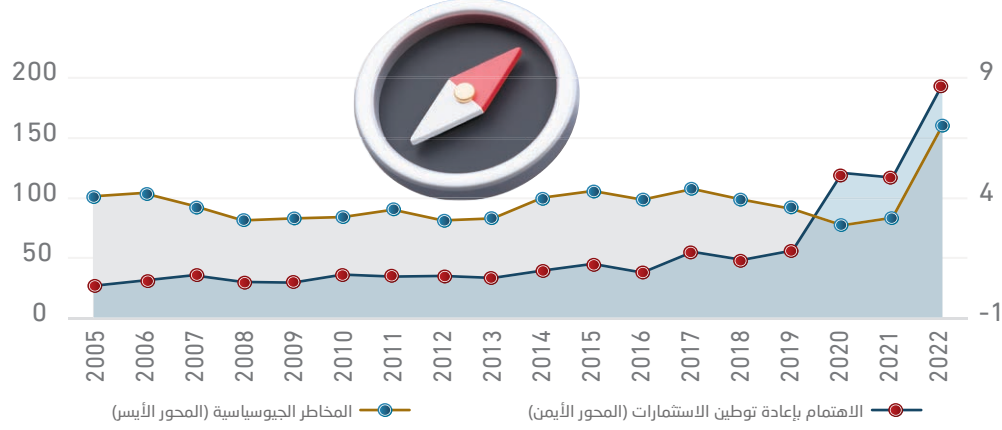

ملحوظة:
الاهتمام بإعادة توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقيس تكرارية الإشارة إلى إعادة التوطين (Reshoring) أو إعادة التوطين لدى دولة صديقة (Friend-shoring) أو إعادة التوطين لدى لدول قريبة جغرافياً (Near-shoring) وفقاً لنتائج استطلاع رأي هاتفي للمؤسسات.

Source: World Economic Outlook: A Rocky Recovery, **IMF**, April 2023, Chapter 4, p. 92, accessible at: http://tinyurl.com/vduasuxs

ووفق رأي كاتب التحليل، نخلص إلى أنه في وقت تتزايد فيه أعداد مبادرات التنمية الإقليمية والدولية المُعلن عنها، تتنامى حدة العمليات المُتعاقبة لتسليح الاقتصادات وتجزؤ الاقتصاد العالمي الذي تقوده "مجموعة الصفر"، ومن ثم تتراجع قدرته على الصمود في مواجهة تحديات تنموية عالمية أضحت شديدة التعقد والتشابك. ما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الحلقة المُفرغة الراهنة بدأت تتعمق؛ إذ تتسلح الاقتصادات بمبادرات إقليمية مُتنافسة تُغذي حالة تجزؤ الاقتصاد العالمي، فيزداد التوجه نحو إطلاق مزيد من المبادرات، ما يتصاعد معه الصراع الجيو-اقتصادي، وهكذا.

ولا عجب أن هذا النسق يُضعف الأثر التنموي لهذه المبادرات ويؤدي إلى تعثرها، ويُهدد سلامة الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يُعلي أهمية اتخاذ مسار تصحيحي لإعادة إعلاء الهدف التنموي الأسمى لهذه المبادرات الاقتصادية متعددة الجنسيات. وقد يكون في مقدمة الخطوات التصحيحية ما يلي:

- إعادة بناء الثقة وإعلاء الأمن الاقتصادي العالمي دون تعارض شرعية الأمن الاقتصادي الوطني، حتى تتسنى مواجهة الانقسامات الجيو-اقتصادية والعسكرة الاقتصادية المُتزايدة، وتعميق التعاون العالمي في مواجهة التحديات الجمة التي يُعانيها.

- إنشاء منصة تفاعلية دائمة بمشاركة الفاعلين الرئيسيين وخبراء وممارسين من مختلف أنحاء العالم، لتبادل النقاشات بشأن مبادرات التنمية الإقليمية، واقتراح السياسات والآليات التي يُمكن تبنيها وفق نهج تعاوني يفسح المجال لكل منها، لإعلاء الغاية الأسمى منها وهي صالح البشرية.

- تأسيس "أولويات مُتوافقة" (Compatible Priorities) وصياغة رؤية مستقبلية مشتركة لتعزيز الدور التكاملي لمبادرات التنمية الإقليمية والدولية في مواجهة التحديات العالمية، ومواجهة "الأولويات المتنافسة" (Competitive Priorities) الراهنة التي تزيد من حالة تفكك الاقتصاد العالمي.

يمكن القول بناءً على ما قاله هنري كيسنجر في عام 2009 إنه لن يتشكل نظام عالمي جديد سواء في المجال الاقتصادي أم السياسي إلا بعد ظهور قواعد عامة تستطيع بلدان العالم أن تُلزم نفسها بها. بخلاف ذلك، سوف تسود العالم حالة كارثية من التفكك في ظل تنامي "الأوليات المختلفة"[33]. في عالم يتسم بالتنافس والمُنافسة المُعترف بهما، يُصبح توازن القوى ضرورياً ولكنه ليس كافياً.

وهنا تُصبح الإشكالية الرئيسة فيما إذا كان بالإمكان منع التنافس المُتجدد بين القوى الكبرى من التصاعد حتى لا يصل إلى نزاع. الأمر الذي يفترض وجود مفهوم مُتفق عليه للشرعية، أو على الأقل البحث عنها. وحتى يتحقق ذلك واقعياً، من المرجح أن تظل مبادرات التنمية الإقليمية المُتصارعة محدودة الأثر ومُتعثرة، وذات عائد مُقيد لرفاهية البشرية[34].

المصادر:

1- The Wealth of Nations, undated, **Adam Smith Institute**, accessible at: http://tinyurl.com/yc23wfz8

2- Beatrice Weder Di Mauro, War by Other Means? Geoeconomics in the 21st Century**, Geneva Graduate Institute**, Global Challenges, Issue no. 12, November 2022, accessible at: http://tinyurl.com/5h5wnf9k

3- لمزيد من التفصيل:

Benjamin Franta, "Weaponizing economics: Big Oil, economic consultants, and climate policy delay", **Environmental Politics**, 31:4, (2022), pp. 555-575. Accessible at: http://tinyurl.com/yckf8ham

4- لمزيد من التفصيل:

Richard Partington, World economy on brink of 'cold war two', IMF official warns, **The Guardian**, December 11, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/yjxevw9f

5- لمزيد من التفصيل:

Coercive measures, United Nations Human Rights, accessible at: http://tinyurl.com/3at92ve3

6- Investment Provisions in Economic Integration Agreements**, United Nations Conference On Trade And Development**, 2006, accessible at: http://tinyurl.com/446v24zk

7- Chia-Chun Yeh, Belt and Road: Just how successful is Xi's 'Chinese Dream'?, **DW**, October 16, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/2jf35wew

8- Xiaoxue Martin and Jonas Lammertink, New Map of the Belt and Road Initiative, **Clingedeal**, March 5, 2021, accessible at: http://tinyurl.com/s3zh7ee7

9- Pak, China to invite third parties to participate in CPEC projects: Pakistani envoy, **The Economic Times**, October 9, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/muuustj4

10- The European Global Gateway, **European Commission**, accessible at: http://tinyurl.com/mhb7r44s

11- The White House, **FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Launch Build Back Better World (B3W) Partnership**, June 12, 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/06/12/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-launch-build-back-better-world-b3w-partnership/

12- Matthew P. Goodman and Jonathan E. Hillman, The G7's New Global Infrastructure Initiative, **CSIS**, June 15, 2021, accessible at: http://tinyurl.com/2s3ffwwy

13- Conor M. Savoy and Shannon McKeown, Future Considerations for the Partnership on Global Infrastructure and Investment, **CSIS**, June 29, 2022, accessible at: http://tinyurl.com/yc77w4pm

14- FACT SHEET: Partnership for Global Infrastructure and Investment at the G7 Summit, **The White House**, May 20, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/n7xzrskk

15- Belt and Road Forum Seeks to Strengthen International Cooperation, **IISD**, October 26, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/2dzk62bh

16- Osama Rizvi, From India to Europe: What opportunities and challenges will new corridor bring? **Euro News**, December 15, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/y3u33xma

17- About AAGC, **Asia Africa Growth Corridor**, accessible at: http://tinyurl.com/ycyu3zrz

18- ASEAN-Japan Cooperation and the New Connectivity Initiative for Further Growth, **Japan Government**, September 6, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/mr2vf28c

19- Edward N. Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce", **The National Interest**, No. 20, (Summer 1990), pp. 17-23, accessible at: http://tinyurl.com/2fh53bht

20- Ian Bremmer, 5 Signs We're in a 'G-Zero Era' With No World Leadership, **Time**, June 16, 2017, accessible at: http://tinyurl.com/4vu2n34z

21- Walther Russell Mead, Kissinger Sees a Global Leadership Vacuum, **Wall Street Journal**, Opinion Section, December 26, 2022, accessible at: http://tinyurl.com/2v367tdh

22- Henry A. Kissinger, A **World Restored: The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age**, (Grosset's Universal Library, New York, 1964), accessible at: http://tinyurl.com/3h9bfcyk

23- Ian Bremmer and Nouriel Roubini, A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation, **Foreign Affairs**, March/April 2011, January 31, 2011, accessible at: http://tinyurl.com/sfucy6xu

24- Henry A. Kissinger, The Chance for a New World Order, **International Herald Tribune**, January 12, 2009, accessible at: http://tinyurl.com/r86tt44b

25- **OP.cit**, A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation, accessible at: http://tinyurl.com/sfucy6xu

26- Alexsandra Lloyd and Nadine Apelian Dobbs, Ian Bremmer and Nouriel Roubini exlain why a "G-Zero World" means conflict, protectionism, and trade wars, **Eurasiagroup**, February 7, 2011, accessible at: http://tinyurl.com/327xjxme

27- Understanding the Emerging Multiplex World Order: An interview with Professor Amitav Acharya, **University College London**, July 1, 2019, accessible at: http://tinyurl.com/2xe5rtw

28- Richard Baldwin, The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization, November 14, 2016, **Harvard University Press**, accessible at: http://tinyurl.com/4en9ac7e

29- لمزيد من التفصيل:

Børge Brende, Wef President: 'It's Time to Revitalize Trade—And Reverse The Trend Of Slowbalization', **Fortune**, January 15, 2024, accessible at: http://tinyurl.com/yckfjtdh

30- Source: World Economic Outlook: A Rocky Recovery, **International Monetary Fund**, April 2023, Chapter 4, accessible at: http://tinyurl.com/vduasuxs

31- التنقيب في النصوص هو عملية تحويل النصوص غير المنظمة إلى نسق منظم بهدف تحديد الأنماط ذات المعنى والرؤى الجديدة.

32- **Ibid**.

33- **Op,cit,** The Chance for a New World Order, **International Herald Tribune**, accessible at: http://tinyurl.com/r86tt44b

34- Henry A. Kissinger, Opening Statement before The Senate Armed Services Committee, **Henry A. Kissinger**, January 25, 2018, , accessible at: http://tinyurl.com/46ja6rra